

الأزمة الديموغرافية في تاريخ المغرب الحديث

محمد استيتو

كلية الآداب - وجدة -

Mohamed Stitou

La Crise démographique au Maroc moderne.

Résumé :

L'objet de cette intervention est de donner un aperçu global sur l'évolution démographique dans le Maroc moderne à travers des chiffres évaluatifs fournis par des sources historiques marocaines et étrangères et à travers quelques études et recherches.

Demographic crisis in Modern Morocco

Abstract :

The aim of the present paper is to give an overview of the demographic evolution in modern Morocco through estimating figures taken from Moroccan and foreign historical sources in several studies.

الأزمة الديمغرافية في تاريخ المغرب الحديث(*)

لقد كتبت في تاريخ المغرب عموما دراسات وأبحاث عديدة، عالجت مواضيع شتى ومن زوايا مختلفة، بينما لا يزال البحث في تاريخه الديمغرافي شبه غائب رغم فائدته وأهميته في فهم هذا التاريخ فهما صحيحا، وفي الاحاطة بأسرار تحولاته الكبرى، لا سيما في التاريخ الحديث. ولا نجد من تفسير لغياب هذا التنوع من الابحاث والدراسات الا صعوبة الخوض فيه.

صحيح أن الالمام بهذا الحقل من الدراسات التاريخية قد يبدو متيسرا وسهلا من خلال امكانية تتبع الاشارات الكثيرة الواردة في المصادر عن العوامل المؤثرة في السكان وفي الحالة الديمغرافية من حروب ومجاعات وأوبئة وكوارث مختلفة وهجرات خارجية ... وترصد مدد الاستقرار السياسي والاجتماعي، والتوسع الاقتصادي والعمراني ... ومقارنتها بمدد الازمات الكبرى وبما كان يلزمها او ينجم عنها عادة من قلاقل وتعسفات ودمار، وخسائر في الأرواح، مما قد يسمح ليس فقط بالوقوف على بعض معالم التحول في المغرب الحديث، بل وحتى بإمكانية تحديد فترات النمو السكاني وفترات الركود أو التراجع ... غير ان الأمر ليس بهذه البساطة، لأن الخوض في التاريخ الديمغرافي للمغرب يبقى في كل الأحوال مجرد محاولة، أو بالأحرى مغامرة، نظرا لكثرة ما يواجه الباحث من مشاكل على أكثر من مستوى . فما هي طبيعة هذه المشاكل؟

أ: من صعوبات البحث في ديمغرافية المغرب الحديث :

تبدو أولى مشاكل البحث في ديمغرافية المغرب الحديث في صعوبة ضبط الخريطة البشرية، نظرا لكثرة ما لحق الخريطة السياسية للبلاد من تغييرات وتعديلات. ومع ذلك فلن نعول كثيرا على هذه المسألة، التي سنعمل على تجاوزها بالانحصار على الحدود الحالية تقريبا.

وترتبط أعقد المشاكل بقلة المصادر، وخاصة المحلية منها. وفي الواقع، فإن هذه المشكلة يواجهها الباحثون في تاريخ المغرب عموما، حتى أنها أصبحت من القضايا المألوفة والمسائل الكلاسيكية في مقدمات الرسائل والأطروحات، وفي الدراسات والابحاث، نظرا لقلة اهتمام أسلافنا بأنواع التدوين المختلفة⁽¹⁾. ولذلك تصبح محاولات الكشف عن تطور بعض الظواهر الاجتماعية أو البشرية أو غيرها عبر

حقب طويلة -ولو نسبيا- كظاهرة التطور الديمغرافي عملا من الصعوبة بمكان، بسبب افتقار المخزن لأجهزة أو مؤسسات أو هياكل رسمية مستقرة ودائمة تستند -لسبب أو لآخر- الى إجراء احصاء موثق للسكان، أو اعتماد كنانيش الحالة المدنية -التي لم تظهر قبل القرن العشرين- مما أدى الى غياب شبه تام لوثائق أو سجلات احصائية رسمية، وجعل بالتالي البحث في هذا الجانب الهام من تاريخ المغرب غائبا أو شبه غائب.

لكن بعض الآمال بدأت تظهر في الأفق منذ العشور على كناش أو «ديوان قبائل سوس» الذي أعد للسلطان أحمد المنصور السعدي حوالي سنة 988 هـ / 1580م، وهو مجموع صغير دونه الفقيه ابراهيم ابن علي الجزولي، تتبع فيه مدونة قبائل سوس، وذكر أسر كل قبيلة، وأطلق كلمة «السرّج» للدلالة على الاسرة⁽²⁾. وقد قام المستعرب الفرنسي جوستينار L. CI. JUSTINARD -كما هو معلوم- بترجمة هذا الديوان ونشره⁽³⁾. ورغم أن هذا الكناش لا يذكر في الواقع الا القبائل الغارمة في سوس وبعض جهات جبال الاطلس، الا أنه يبقى مع ذلك فريدا من نوعه، خاصة اذا علمنا ان ما عثر عليه من سجلات مماثلة في القيمة لحد الآن يأتي بعدها بما يزيد عن ثلاثة قرون، وهي مجموعة سجلات عثر عليها الاستاذ جرمان عياش في أرشيفات القصر الملكي بالرباط، تعود الى سنة 1901م، أي إلى السنة التي تم فيها استبدال الخزائن القديمة بخرية جديدة، هي خرية «الترتيب»⁽⁴⁾.

وسنكون محظوظين أكثر حين يتم العشور على مزيد من هذا النوع من الكنانيش والسجلات والتقاييد المتعلقة بالضرائب، وربما أيضا بقوائم بأعداد أفراد أو أسر القبائل العسكرية أو قوائم بأعداد جيش البخاري⁽⁵⁾ مثلا، أو قوائم بأعداد أفراد أسر القبائل الغارمة ولو بصفة جزئية، ولا نطمح في الحصول على أكثر من ذلك، لان الضرائب والخدمة العسكرية ربما كانت أهم سبب من وراء اضطراب جهاز المخزن الى اللجوء الى استعمال هذه الكنانيش والسجلات التي يمكن ان تأتي على رأس الوثائق والمصادر المساعدة على امكانية تقدير أعداد السكان وتطورهم، اذا توفرت بما فيه الكفاية. ونركز على هذا النوع من الوثائق، انطلاقا من أن الضرائب والخدمة العسكرية كانت تعتبر أهم رباط بين المخزن والرعية، الى جانب الولاء والجهاد.

غير أن معظم قبائل المغرب لم تعد تدفع الضرائب الى الدولة بانتظام أو امتنعت عن دفعها منذ عصر بني مرين⁽⁶⁾، وأصبحت تفضل دفع الزكوات والاعشار الى الزوايا⁽⁷⁾، ويعني هذا عدم انتظار مفاجأة العثور على كنانيش من هذا النوع. الا انه يمكن الاستعانة في بعض الاحيان بدفاتر احصاء خاصة بجماعات او بفئات اجتماعية من شرفاء⁽⁸⁾ وغيرهم وإن كانت هذه الدفاتر -على قلتها- لا يمكن ان تفيد الا في حالة الاقتصار على رقعة جغرافية جد محدودة.

وهكذا، وفي غياب وثائق رسمية أو غيرها، بخصوص احصاء السكان، لا يبقى أمامنا الا الرجوع الى اشارات الرحالة والجغرافيين والاعباريين، والى ملاحظات وتقارير الدبلوماسيين والجواسيس والتجار وغيرهم، وهي وإن كانت قليلة وجزئية وتقوم في الغالب على تقديرات شخصية غير مبنية على أسس معقولة، ومجرد تخمينات، إلا أنها استهوت مع ذلك عددا من الباحثين الذين لم يترددوا في استغلالها للبحث في التاريخ الديمغرافي للمغرب الحديث، تماما كما استهوت غيرهم مؤلفات ابن حوقل والبكري، وإشارات الفازاري، وكتب الادريسي وابن بطوطة وابن خلدون ... للبحث في ذات الموضوع بالنسبة لبلاد مغرب العصر الوسيط⁽⁹⁾، وذلك رغم ندرة المعلومات والتقديرات الرقمية عن هذا العصر.

والواقع ان هناك سيلا مهما من المعلومات عن تعداد سكان المغرب أو عن بعض مدنه وقراه أو جهاته منذ مطلع القرن 16 م. فهذا الرحالة البرتغالي فانتيم فرنندش FERNANDES Valentim، الذي قام برحلة بحرية بين مدينة سبتة والسينغال بين عامي 1506 و 1507 م، يطلعنا على مجموعة من الارقام المتعلقة بعدد سكان بعض المدن المغربية الساحلية، بل ولم يفته ان يسجل احيانا تراجع عدد سكان بعضها. وهكذا فقد قدر عدد سكان الجزيرة (ALGAZIRA) بسبعمائة (700) نسمة، والقصر الصغير بثمانمائة (800) نسمة، وسلا والرباط بألفي نسمة، وأزمور بألف (1.000) نسمة بعدما كان بها حوالي 12.000 نسمة، وتيط بثلاثمائة (300) نسمة، وآسفي بثلاثة آلاف (3.000) نسمة، كما اعطى معلومات هامة جدا عن مدن مغربية ساحلية أخرى، مثل سبتة وطنجة والمعمورة وفضالة وغيرها⁽¹⁰⁾.

غير أن كتاب 'وصف افريقيا' للحسن بن محمد الوزان ⁽¹¹⁾ يبقى أهم مصدر للاطلاع على الاحوال العامة للمغرب في العقد الأولين من القرن 16م، وخاصة على أحواله الديمغرافية. ويستمد هذا المصدر قيمته من كون صاحبه جاب البلاد طولا وعرضا بين عامي 1508 و 1516م (914-921 هـ) في مهمات رسمية في الغالب، دفعته الى «تسجيل مشاهداته في مذكرات شبه يوميات» ⁽¹²⁾، تعد على ما يبدو أساس هذا الكتاب، اضافة الى رحلات أخرى أقل أهمية قام بها صحبة أبيه الى جبال الريف في الشمال وإلى الاطلس المتوسط لاستخلاص الضرائب من أهلها لفائدة السلطان. ويعني هذا ان الوزان لم يكن غريبا عن ميدان الحساب والاحصاء الخاص بالسكان، بل لقد كان هو نفسه حيسويا ماهرا يستخلص واجبات بيت المال من القبائل ⁽¹³⁾، مما ساعده على التعرف عليها، وجعله في موقع يسمح له بالوقوف على حجم قواتها، وبمعرفة أو بتقدير أعداد مقاتليها أو أعداد سكانها ... وهو ما يظهر من خلال التقديرات والارقام الكثيرة التي أوردها عن تلك القبائل وعن تجمعات سكانية حضرية وقروية عديدة، وهي تقديرات وأرقام مبنية في معظمها على مشاهدات ومعاينات شخصية.

الا ان هذا لا يعني ان كتاب 'وصف افريقيا' لا يسلم من عيوب، خاصة اذا علمنا ان صاحبه دونه في ايطاليا اعتمادا على الذاكرة وليس على وثائق تحت اليد، علاوة على ان النسخة الاصلية لهذا الكتاب -أي النسخة العربية- مفقودة، وان ما بين أيدينا ليس الا ترجمات، مما قد يكون ترتب عنه بعض الاخطاء، بل كثير من الاخطاء.

ومن جهة أخرى، فاذا كان الوزان قد حرص على عدم اغفال الاشارة الى تقديرات بشأن أعداد سكان الجهات التي زارها، حتى ان العكس يبدو استثناء، الا أنه لم يتعرض لذكر كل التجمعات السكانية التي زارها بنفس الدقة والاهتمام، ومن الامثلة على ذلك، انه اكتفى بالقول ان «في القسم الجنوبي من بلاد تيبوت القريب من الاطلس (الصغير) تكثر القرى والمدامر ...» ⁽¹⁴⁾ دون ان يذكر -كعادته- لا اعداد تلك القرى والمدامر ولا اعداد كواينها أو أعداد مقاتليها، في حين اكتفى في مرات غير قليلة بذكر أعداد القرى والمدامر، لكن من غير ان يذكر شيئا عن تقدير أعداد سكانها ⁽¹⁵⁾، هذا، ناهيك عن المناطق التي لم يزرها أو لم يتحدث عنها بالمرة.

إلا أن بعض هذه العيوب أو الأخطاء يمكن تصويبها بالرجوع الى مصادر أخرى تتناول نفس الفترة ولا تقل أهمية، منها: كتاب البرتغاليون في المغرب من 1495 إلى 1521 لدامياو دي كويش⁽¹⁶⁾ Damiao de GOIS ، الذي قدم فيه معلومات جد هامة، خاصة عن الصراع المبرير بين برتغاليي الشغور المحتلة وبين المخزن الوطاسي وبعض القوات المحلية والقبائل المغربية على امتداد نحو ربع قرن من الزمن، مع التركيز في كثير من الاحيان على حجم تلك القبائل والقوات المغربية، وحجم الخسائر في الارواح وأعداد الاسرى والاسلاب ...

ويستمد هذا المصدر قيمته من اعتماد مدونه على مجموعة كبيرة من الوثائق الرسمية بقسم الارشيفات الملكية لقصر لشبونة، الذي كان دي كويش علي رأس ادارته منذ سنة 1548م، هذا الى جانب اعتماده في سرد بعض الاحداث والوقائع على شهود عيان⁽¹⁷⁾.

ولتغطية الفترة ما بعد سنة 1521 م، يمكن الرجوع الى مصادر أخرى، منها: كتاب البرتغاليون وافريقيا الشمالية لصاحبه لويس دي سوزا⁽¹⁸⁾ Luis de SOUSA. ورغم أن دي سوزا لم يكن معاصرا للفترة، وان هدفه من وضع هذا الكتاب هو التأريخ لعهد الملك البرتغالي جوا الثالث (1521-1557م)، فإن اعتماده على الاخبار والوقائع الواردة في كتاب «وليات أصيلا» لبرناردو رودريغيش⁽¹⁹⁾ Bernardo Rodrigues ، جعل منه كتابا غنيا بأخبار ومعلومات جد هامة، ليس فقط عن أصيلا، ولكن عن شمال المغرب عامة.

أما بالنسبة للمنطقة الجنوبية في الفترة نفسها تقريبا، فيمكن الاستعانة كذلك بكتاب أخبار سنكروز دي كب دي كي (أغادير)⁽²⁰⁾ Chronique de Santa-Cruz de Cap de Gue (Agadir)، الذي يقدم معلومات هامة عن الاحوال السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية، لا سيما عن مثلث أغادير-مراكش-تارودانت، وخاصة عن الفترة ما بين 1525 و1546م ، وهي الفترة التي قضاها مدون هذه الاخبار -وهو مجهول- فارسا في صفوف الحامية العكرسة البرتغالية بحصن أغادير ثم أسيرا بتارودانت بعد سقوط هذا الحصن في يد السعديين في ربيع 1541م، الى ان اقتداه ملك البرتغال في سنة 1546م.

وعند الانتقال الى النصف الثاني من القرن 16 م، يمكن الرجوع الى مصادر أخرى متنوعة، مثل كتاب 'افريقيا للمارمول' (21)، الذي يقدم عددا كبيرا من الاشارات والارقام عن سكان المغرب. صحيح ان قسما مهما من هذا الكتاب منسوخ عن كتاب «وصف افريقيا» -السالف الذكر-، الا ان مدونه انفرد بتقديم معلومات عن أحداث كثيرة عاينها بنفسه حين كان أسيرا لدى المغاربة، ومنها تلك التي تهم الوضع العام، لاسيما في الشمال الشرقي والجنوب الغربي للبلاد.

وهناك كتاب الاسباني ديفيغودي طوريس (22) Diego de TORRES ، الذي نشر باشبيلية سنة 1585م، ويتناول تاريخ الشرفاء السعديين. ثم مخطوط لبرتغالي مجهول، ترجمة هنري دو كاسترو تحت عنوان: «وصف للمغرب في عهد المولى أحمد المنصور» (1596) من خلال مخطوط بالخزانة الوطنية بباريس (23). ويستمد هذا المخطوط أهميته من كون مؤلفه جاب جهات عديدة من البلاد رغم أنه كان أسيرا، وسجل كثيرا من الملاحظات في عين المكان، كما يظهر ذلك في ثنايا الكتاب (24)، مما يعطيه مصداقية كبيرة.

ان هذه النماذج المختلفة من أنواع المصادر -الاجنبية في معظمها- اضافة الى المصادر المحلية، توفر كما مصدرها مهما، يقدم -ولاشك- مادة غنية للبحث في جوانب متعددة من تاريخ مغرب تلك الفترة، بما في ذلك الجانب الديمغرافي، وإن بدرجة أقل، انما يمكن التغلب على ذلك -ولو نسبيا- بكثرة المقارنات بين النصوص، لاسيما وانها متكاملة عموديا وأفقيا و (كرونولوجيا). وينبغي الا يفهم من الاقتصار على تقديم مصادر القرن 16 م أن المادة أقل أهمية في مصادر القرون اللاحقة، وغاية ما هناك هو محاولة الوقوف بشكل ما على حدود مشاكل البحث في الموضوع، في فترة معينة، حتى تنجلي الصورة أكثر، والا فان هناك مادة في غاية من الاهمية في المصادر التي تهم تلك القرون، سنحيل عليها في حينه.

وعلى أية حال، فان ما يهمنا -الآن- من هذه المصادر كلها، هو ما تحتزنه من أرقام، جزئية أو عامة، عن أعداد السكان في مغرب العصر الحديث بأكمله، والاشارات الى بعض العوامل المؤثرة في أوضاعه الديمغرافية خلال مرحلة عسيرة من تاريخه الديمغرافي، عسانا نهتدي الى معرفة تطور أعداد سكانه طيلة تلك الفترة. فهل تسمح تلك المصادر -وغيرها- بهذه الإمكانية؟

ب - أعداد سكان المغرب الحديث بين إحياءات المعاصرين وتقديرات الدارسين.

1 - القرنان السادس عشر والسابع عشر:

لقد أغرت هذه الانواع من المصادر الاجنبية والمغربية من كتب التاريخ العام، وتاريخ الدول، وكتب الجغرافيا والرحلات والاخبار، وكتب السير والفهارس والتراجم، وكتب النوازل والفتاوي ... أغرت مجموعة من الباحثين، واستهوتهم للخوض في الحديث عن الحالة الديمغرافية في بعض الفترات من تاريخ المغرب، ولحاولة الخروج بأرقام -ولو تقريبية- لأعداد سكانه، ان على مستوى رقعة جغرافية محدودة (25)، أو على مستوى أوسع زمانا ومكانا، وهذا المقال من بينها.

وعلى العموم، فان من بين أولى المحاولات، تلك التي قام بها أ. كاريط E. CARETTE في عام 1853 لمعرفة أعداد سكان القبائل العربية في النصف الثاني من القرن 16م، من خلال القيام بعملية احصاء لاعداد المحاربين لدى القبائل العربية المغربية، كما وردت عند مارمول، مستندا إلى طريقته المعروفة، باضافة الربع، الذي يمثل -في نظره- عدد العاجزين عن حمل السلاح، من نساء وأطفال وطاعين في السن، الى عدد المحاربين أو القادرين على حمل السلاح، ثم مضاعفة العدد الاجمالي ثلاث مرات، ومن ثم توصل الى تقدير عدد سكان تلك القبائل بحوالي ثلاث ملايين نسمة (26).

وبعد ذلك -بحوالي نصف قرن- استعمل لويس ماسينيون Louis MASSIGNON الطريقة ذاتها، لكن مع محاولة تعميمها على كل القبائل عربية وبربرية وبما فيها الصحراوية، لمعرفة أعداد سكان مغرب الربع الأول من القرن 16م قاطبة، اعتمادا على كتاب 'وصف افريقيا للوزان، فتوصل الى ما يلي:

عدد سكان القبائل البربرية : 4.071.000 نسمة (27).

عدد سكان القبائل العربية : 2.850.000 نسمة (28).

المجموع : 6.921.000 نسمة

إلا أن هناك من الدارسين من اعترض على الأرقام التي توصل اليها كاريط وماسينيون واعتبرها غير واقعية، بدعوى ان هذين الباحثين لم يتعاملا مع الارقام التي اعتمدا عليها بالحدز المطلوب، ولم ينتقداها (29).

وفي عام 1947، قدر المؤرخ البرتغالي ف.م. غودينو V. M. GODINHO عدد سكان المغرب في سنة 1500م بين خمس الى ست ملايين نسمة (30)، ثم أكثر من ستة ملايين في أواسط العقد الثالث من القرن 16م (31).

إلا أن فرناند بروديل F. BRAUDEL، ورغم اعترافه بكفاءة غودينو، شكك في تلك التقديرات، ورأى أن مجموع سكان كل شمال إفريقيا (المغرب العربي) إنما كان يتراوح بين مليونين و ثلاث ملايين نسمة فقط (32)، تماما كحال مصر في نهاية القرن نفسه (33). لكن هذا الرقم يعتبر -في نظرنا- ضعيفا ولا يتطابق البتة مع شهادات مصادر الفترة، مما يجعلنا نعترض عليه، خاصة وأن بروديل لم يعلل الأسس التي اعتمدها لاقتراح هذا التقدير، وأن كان يبدو أنه إنما انطلق من اقتناعه بتشابه تطور النمو الديمغرافي واحوال السكان، ومن ملاحظة تقارب أعدادهم -اليوم- في هاتين الرقعتين الجغرافيتين.

وعلى عكس بروديل، اعتبر مؤلفوا كتاب «تاريخ المغرب» "Histoire du Maroc" عدد سكان مغرب أوائل القرن 16م بحوالي خمسة ملايين (34).

أما ب. نوا P. NOIN، الذي خصص حيزا للتطور الديمغرافي في تاريخ المغرب الحديث في كتابه عن السكان القرويين في المغرب (35)، فقد شكك في أرقام كاريط، وخاصة في أرقام ماسينيون، لأنها جعلت عدد سكان المغرب في تلك الفترة، قريبا من سبعة ملايين، أي بكثافة سكانية تتراوح بين 9 و 10ن/كم²، وهي نسبة اعتبرها نوان عالية وغير مقبولة، لا سيما عند مقارنتها ب 11ن/كم² في البرتغال في القرن نفسه (*) أو بـ 8 ن/كم² في الجزائر -دون الصحراء- أبان الاحتلال الفرنسي، ورأى أن ما يحتمل أن يكون منسجما مع ما يعرف عن الوضع الاقتصادي في المغرب - الذي كان أقل سكانا وأقل غنى على حد تعبيره - كما في شبه الجزيرة الأيبيرية في تلك الفترة هو تخفيض تقديرات ماسينيون بمرتين (36).

ولتجاوز «أخطاء» سابقه، حرص نوان على نقد المعطيات التاريخية والارقام المقدمة، وتعامل معها بما يلزم من حذر، معتمدا طريقة كاريط نفسها، ومقترحا معدلات تقل عن تلك التي قدمها ماسينيون بالنسبة للقبائل التي لم ترد عنها معطيات رقمية. وبهذه الطريقة توصل الى أن عدد سكان المغرب كان حوالي أربعة ملايين وستمائة ألف نسمة، منهم مائتا ألف من الحضريين (37).

ومع ذلك، فإن هذا الرقم بدأ مرتفعاً وغير مقبول في نظر نوان، فلجأ الى طريقة تقوم على تبني معدل سنوي لنسب النمو المسجلة في الفترة نفسها في بعض البلدان، وتطبيق ذلك على المغرب، منطلقاً من اعتبار تشابه الخصائص الديمغرافية في مختلف بلدان العالم، قبل أن تبدأ الظروف الصحية في التحسن التدريجي، خاصة في القرن 18م، مستعينا في هذا الاطار بمثال فرنسا والمجلترا، نظراً لتوفر احصاءات حولهما خلال عدة قرون، ولاحظ أن عدد سكان فرنسا قد ارتفع من حوالي أربعة عشر مليون نسمة في بداية القرن 16م، الى حوالي ثمانية عشر مليوناً في بداية القرن 18م، أي بنسبة نمو سنوية منخفضة تقدر بحوالي 0,9 ٪. في الالف كمعدل سنوي، وانتقل عدد سكان إنجلترا في الحقبة نفسها من ثلاث ملايين وسبعمائة ألف نسمة الى خمسة ملايين. وهكذا، وباعتبار نسبة 0,9 ٪ (في الالف)، وبافتراض ان عدد سكان المغرب من المسلمين قدر في سنة 1900 بحوالي خمس ملايين نسمة، خلص نوان الى ان عدد سكان المغرب في منتصف القرن 16م كان حوالي ثلاث ملايين وخمسمائة ألف نسمة⁽³⁸⁾، وهذا ثاني أضعف رقم بعد ذلك الذي قدمه بروديل لكل شمال افريقيا، ويبدو بعيداً نسبياً عن الرقم الذي قدمه مؤلفو كتاب « تاريخ المغرب » بالنسبة لأوائل القرن 16م، وهو خمسة ملايين، بينما يظهر ان ادريس بنعلي مقتنع بان عدد السكان كان يتراوح في الفترة ذاتها بين خمسة وستة ملايين، وهو رقم أخذ عن روزنبرجي B. ROSENBERGER والتريكي H. TRIKI دون مناقشة⁽³⁹⁾.

وعلى أية حال، فإن معظم التقديرات تكاد تجمع على أن عدد سكان المغرب في النصف الاول من القرن 16م يدور بين خمسة وستة ملايين. اما تقديرات بروديل ونوان فتبقى جديدة بان يؤخذ بها، وان مع بعض التحفظ الذي نسجله في التساؤل التالي: هل كانت بلاد المغرب الاقصى، على شساعة رحلبها وتعدد امكاناتها غير قادرة على ان تتحمل حركة ما بين ثلاث الى أربع ملايين نسمة⁽⁴⁰⁾. قد يكون هذا التساؤل وخلفيته مشروعين، بالنظر الى كثرة التنقلات والهجرات التي عرفتها مجموعة من القبائل، وإلى كثرة الحروب التي دارت بين أطراف عديدة، سواء خلال القرن 16م وسواء قبله أو بعده، وقد تبقى مجرد تساؤل معلق ينتظر مزيداً من البحث.

وعلى العموم، فقد أثبتت دراستان عن دكالة وفاس وباديتها، أن هاتين المنطقتين كانتا تضمّان لوحدهما، في حوالي منتصف ذلك القرن، ما يقرب من مليون وسبعمائة ألف نسمة في دكالة، وما يزيد عن مائة ألف نسمة في مدينة فاس، وحوالي 977.625 نسمة في أحوازها من مرتفعات غمارة شمالا إلى جبال فازاز (الاطلس المتوسط) جنوبا، ومن نواحي مكناسة غربا إلى نواحي تازة شرقا⁽⁴⁰⁾.

صحيح أن هاتين المنطقتين -ولا سيما السهول الفسيحة بهما- تظهران أقل غنى وقل سكانا وعمرانا عما كانتا عليه في العصور الوسطى، كما يتضح ذلك من خلال المقارنة بين مصادر الفترتين، إلا أن هذه الظاهرة عادية بالنظر إلى كثرة ما كانت تتعرض له السهول المغربية عامة، والاطلنتية على الخصوص، من مضايقات ومطاردات وعمليات تهجير بسبب التوسع الأييري، وبسبب كثرة الحروب، إضافة إلى المجاعات والأوبئة، الشيء الذي أدى إلى حدوث اكتظاظ نسبي للسكان في المناطق الجبلية والمرتفعات عموما، وفي المناطق النائية كالمناطق شبه الصحراوية والواحات⁽⁴¹⁾. وتكفي الإشارة إلى أن عددا من السلاطين -خاصة الوطاسيين- كثيرا ما قاموا بترحيل بعض التجمعات السكانية الدكالية، المتضررة من هجومات برتغاليي الثغور المحتلة، إلى السهول الداخلية، كسهل سايس المعروف بغنى إمكانياته، وبقره من العاصمة فاس، وذلك لضمان أمن هذه التجمعات واستقرارها، بما يسمح لها بممارسة نشاطها الفلاحي في ظروف أفضل، لكن الدكاليين تعاملوا مع هذه السياسة بفتور كبير، وبالرفض أحيانا⁽⁴²⁾.

كان هذا ما يتعلق بمجموعة من الأرقام والتقديرات بخصوص عدد السكان في مغرب القرن 16 م، أما عن مغرب القرن 17 م، فإن ما تتوفر عليه من إمكانيات ليس بذلك الحجم الذي يشبع فضول الباحثين، غير أن هناك، في المقابل، معلومات غزيرة حول عدد الازمات في ذلك القرن، وأرقاما كثيرة حول عدد ضحاياها، مما يسمح -ولو على وجه التقريب- بمعرفة الاتجاه العام لسهم الوضع الديمغرافي، الذي يبدو أنه عرف ركودا، أن لم نقل تدهورا ملحوظا، كما يتضح ذلك من النصوص الكثيرة التي تتحدث عن الفراغ الكبير للسهول من سكانها، ولا سيما السهول الأطلنتية. وفي هذا السياق، أكد مويط MOUETTE في إحدى شهاداته في العقد الثامن من القرن

نفسه، ان سهول مملكة فاس، من وادي تاهدرت الى أزموور، لم يكن بإمكان المسافرين عبر طرقها، قضاء الليل الا في العراء، معرضين بذلك أنفسهم لشتى الأخطار، نظرا لعدم وجود مأوى للإقامة والتزود، الا اذا انحرفوا عن الطريق بنحو فرسخين او ثلاثة فراسخ، حيث يمكنهم مصادفة بعض الدواوير التي ينتقل أصحابها باستمرار⁽⁴³⁾ من مكان لآخر.

وعلى العموم، فإن معالم الحالة الديمغرافية في مغرب القرن 17، ستتضح أكثر حين الحديث عن الأسباب والعوامل المؤثرة في الوضع الديمغرافي في تلك الفترة وفي غيرها.

2 - القرن الثامن عشر:

هناك عدة تقديرات وأرقام حول السكان في مغرب القرن 18 م، منها ما هو خاص ببعض المدن وبغيرها، ومنها ما هو عام، مع أوصاف لحالة البلاد، تقدم بها مجموعة من الرحالة الاجانب على الخصوص.

وتعتبر التقديرات التي قدمها ج. برايتوايت⁽⁴⁴⁾ J. BRAITHWAIT في الفترة ما بعد وفاة السلطان المولى اسماعيل، بشأن بعض المدن، الاولى من نوعها. وقد اعتمد برايتوايت في تقديراته تلك على طريقة قياس طول المدن وعرضها، ومن ثم تقدير عدد سكانها.

وهكذا، فقد قدر طول مدينة تطوان بنحو ميل، وعرضها بنحو نصف ميل، فخلص الى ان عدد سكانها حوالي ثلاثين الف نسمة. لكن، يبدو ان برايتوايت لم يقتنع بهذا الرقم، اذ اعتبره مرتفعا بالقياس الى ضيق المدينة، لا سيما وانه لاحظ دائما أن المؤلفين، القدامى منهم والمحدثين، كثيرا ما يبالغون في تقدير عدد سكان هذه البلاد⁽⁴⁵⁾. لكن، ورغم هذا الحذر الشديد، فإن المؤلف، واعتمادا على الطريقة ذاتها، قدر عدد سكان مدينة مكناسة بحوالي ثلاثمائة الف نسمة⁽⁴⁶⁾، وهو لا شك رقم يستحيل تصديقه، ولا نحسب الا ان هناك خطأ مطبعيا.

وجرب أ. جردين A. JARDINE، في مطلع سبعينيات القرن نفسه، طريقة مغايرة، تستند الى تعداد الدور، للتوصل الى معرفة عدد سكان بعض المدن، فخلص الى تقدير عدد سكان مكناسة بثلاثين ألفا، وسكان مدينة تطوان الى نصف العدد الذي توصل إليه برايتوايت⁽⁴⁷⁾. ولا شك في أن هذه هي أدق الطرق وأقربها وأسلمها لمعرفة أعداد السكان بالنسبة لتلك الفترات. لكن عيبها، أن صاحبها لم يبين عدد الاشخاص الذي اقترحه لكل دار، كما لا حظ ذلك بعض الدارسين⁽⁴⁸⁾.

ويبدو أن الخوف من المجازفة بالتقديرات والارقام، بطرق « عشوائية »، فرض على الرحالة البولوني ج. بوطوكي J. POTOCKI ترتيب مجموعة من المدن المغربية بحسب أهميتها الديمغرافية، من غير تقديم أرقام بشأنها. وقد رتب هذه المدن، كالتالي: فاس، فتطوان، ثم مراكش ومكناس فسلا (49).

وإذا كانت هذه التقديرات خصت مجموعة من أهم المدن دون البوادي والمرتفعات والمناطق النائية كالواحات، مما لا يساعد على اعطاء فكرة واضحة ومقنعة عن عدد سكان المغرب في القرن 18م، إلا أن الأمر لا يخلو مع ذلك من وجود أرقام عامة.

ففي عام 1779م، قدر القنصل الدنماركي ه. هست H. HOST مجموع السكان بحوالي ست ملايين نسمة (50)، وفي سنة 1787م، رأى القنصل الفرنسي ل. شنيي L. CHENIER أن عددهم لا يزيد عن ست ملايين ولا يقل عن خمس ملايين نسمة (51). أما الطبيب الإنجليزي و. لامبريير W. LEMPRIERE، الذي زار المغرب بدعوة من عاهله، وطاف ببعض أرجائه في سنة 1791م، فإنه قدم رقم ستة ملايين (52).

الأ أن هناك من اعترض على هذه التقديرات، بحجة أن أصحابها لم يكونوا في وضعية تؤهلهم لأخذ فكرة عامة، ولو تقريبية، عن عدد سكان المغرب أثناء وجودهم به، لأنهم لم يجوبوا إلا مناطق محدودة فيه (53)، بينما رأى آخرون أن تلك التقديرات مرتفعة، ولا تتطابق مع شهادات مجموعة أخرى من الرحالة، ومن بينهم لمبريير نفسه (54)، والتي تجمع على وجود فراغ بشري كبير في معظم جهات البلاد، ولا سيما في السهول الغنية ذات الامكانيات والمؤهلات الطبيعية المهمة، والتي لو وجدت من يستقر فيها ويستغلها على الوجه المطلوب، لعادت عليه بالفائدة والخير العميم.

ومن بين تلك الشهادات، ما سجله أحد الرهبان خلال رحلته عام 1704م، عن المرحلة بين سلا ومكناسة، حيث كتب يقول: 'يمكن القول إننا امام بادية متصلة الاطراف، تتخللها وديان وتلال تنشرح لها الصدور. وهذه البادية، التي ترويهما الجداول وثلاثة أنهار وعدد من الينابيع، قادرة على انتاج كمية مهمة من القمح وأنواع أخرى من الحبوب، كما يمكن أن تغرس بكثير من الاشجار

التي بإمكانها ان تنتج فواكه جيدة، لكنها مهجورة وغير مستغلة عوض ان تفيض بالخيرات. وتنطبق هذه الملاحظة على جميع البوادي الاخرى من اقاليم هذه الامبراطورية (55).

وعن المرحلة ما بين سيدي قاسم ومكناس ، سجل أحد الاسرى الإنجليز: «أن البلاد التي اجتزناها تبدو لنا نظرة وخصبة، يكثر في سهولها أحيانا القمح والبهائم، بينما تغطي أشجار الزيتون جبالها. إلا أن الارض مهجورة وغير منزوعة في معظمها» (56).

أما لمبرير، فإنه لم يخف اندهاشه من كونه لم يصادف ولو مسكنا واحدا - يدل على الاستقرار - على طول الطريق ما بين مراكش والرباط، رغم أن الرحلة استغرقت سبعة أيام. وكل ما شاهده لا يتعدى بعض الخيام المتناثرة هنا وهناك، مما جعله يعتقد ان داخل البلاد ليس أقل قفرا، خاصة وانه لاحظ ان المدن جد قليلة بالنظر الى شساعة رقعة البلاد، وان تلك المدن على قلة عددها مقفرة بما في ذلك العاصمة مراكش، التي كانت كثير من دورها خربة أو مهجورة (57).

واما الرحالة بوطوكي، فانه لم يشر الى اي تجمع سكاني هام على طول المسافة ما بين طنجة وسبو. وعلى عكس ذلك، فان ما طغى على وصفه للمناطق التي مر بها هي كلمة «قفار» (58).

إن هذه الأوصاف - وهي كثيرة - تدعو إلى الحيرة والاستغراب. فالمدن قليلة، وكثير من دورها خربة أو مهجورة، والبوادي، ولا سيما السهول. عبارة عن أراض مقفرة وبلا سكان ... ان أقل ما يمكن استخلاصه من مثل هذه الاوصاف والصور، هو أن المغرب، وخاصة سهوله الاطلنتية، أصبحت في القرن 18م تعاني من فراغ بشري خطير لم يسجل بهذه الحدة حتى في مصادر القرن 16م، حيث لم يكن الاحتلال البرتغالي لمجموعة من الشغور الساحلية يسمح للسكان بإمكانية الاستقرار قريبا منها، رغم تشجيع البرتغاليين على ذلك. فهل أصبح المغرب في القرن 18م أقل سكانا، ام أن ظاهرة إخلاء السهول استمرت حتى بعد القضاء على الجيوب البرتغالية؟ الواقع ان هذه الظاهرة عرفت بالحدة بنفسها تقريبا حتى في السهول الداخلية.

كيفما كان الحال، فان الاحتمال الثاني هو ما ذهب اليه أحد الرحالة الاجانب، معللا ذلك باستبداد الحكام الذي كان يعاني منه الفلاحون، مما كان يجبر «الكثيرين على ترك السهول

والاحتماء بالجبال للعيش في أمان» (59)، وبالحظر المفروض على تصدير الحبوب الى بلاد النصارى، مما جعل المغاربة لا يزرعون من القمح الا ما يكفي حاجتهم منه ...» (60).

والواقع أن هذا التعليل قد لا يخلو من حقيقة، ولكن ليس كل الحقيقة، لان الجبال كانت تشكل فعلا مأوى للسكان الفارين من السهول، غير أنها لم تكن مؤهلة لاستيعاب معظم الفارين، وخاصة على امتداد عدة قرون، لذا لابد من الاخذ «بعين الاعتبار ما عرفه هذا القرن من مجاعات وأوبئة، بما يتبعها حتما من نقص السكان، وندرة السواعد البشرية اللازمة لخدمة الارض» (61).

3- القرن التاسع عشر :

تبدو التقديرات والارقام المتعلقة بعدد سكان المغرب في القرن 19م أكثر وفرة، وذلك بحكم اهتمام الاوربيين أكثر بالمغرب وبالعمل من أجل معرفة كل صغيرة وكبيرة عن أحواله وثرواته، ولا سيما البشرية منها.

وفي هذا الاطار، أورد ج. اركمان ERCKMANN . J في كتابه «المغرب الحديث»، الصادر عام 1885م، أن عدد سكان المغرب يمكن ان يقدر بثمانية ملايين نسمة، على أبعد تقدير (62)، بينما جعله أ. رونو E. RENOU يتراوح بين خمسة وثمانية ملايين (63)، في حين رفعه ش. تيسو Ch. TISSOT الى اثني عشر مليونا (12.000.000) (64)، أما التاجر الانجليزي ج. ج. جاكسن J. G. JACKSON فقد رفع هذا الرقم الى 14.886.600 نسمة، منهم 380.000 في فاس، و 270.000 في مراكش، و 110.000 في مكناس، وباحواز سوس: 380.000 في اشتوكة، و 87.000 مزغينة، و 80.000 في هواره ...» (65).

ووقف أ. برنار A. BERNARD من جهته على جملة من الارقام والتقديرات، التي تقدم بها عدد من الرحالة او الدبلوماسيين او الجواسيس الاجانب، ومن هذه التقديرات ما تراوح بين ثلاثة ملايين وأربعة ملايين، ومنها ما تراوح بين تسعة ملايين وخمسة عشر مليونا، وهناك من صرح برقم خيالي وصل به الى ثلاثين مليونا (66).

الا ان برنار لاحظ ان معظم الارقام قريبة من سبع ملايين نسمة، كما ذهب الى ذلك كل من اركمان -السابق الذكر- (67) والمستكشف الالماني ج. رولف

GERHARD ROHLFS (1831 - 1896م)، الذي طاف بأفريقيا الشمالية واجتاز الصحراء الكبرى من شرقها الى غربها ما بين 1862 و 1865م، والذي قدر عدد سكان المغرب آنذاك بحوالي ست ملايين وخمسمائة ألف نسمة، وكذلك الكمندان لاراس LARRAS، الذي جاب مختلف أنحاء المغرب على مدى عدة سنوات، وبذل جهدا مضنيا لمعرفة الكثافة السكانية للبلاد بطريقة جد معقولة، واتخذ من أجل ذلك كثيرا من الاحتياطات، فتوصل الى انه من الصعب القبول بوجود أكثر من أربع الى خمس ملايين نسمة، وان الرقم الصحيح -في نظره- هو أقرب الى أربعة ملايين منه الى خمسة ملايين (68)، وهو نفس الرقم الذي توصل اليه الاقتصادي الفرنسي بول لوروا - بولييه - PAUL LEROY - BEAULIEU (1816 - 1873)، باعتماده طريقة مغايرة لطريقة لاراس. فقد افترض ان تكون الكثافة السكانية، التي تقدر بـ 20 كم² في الشاوية -التي كانت قد أصبحت معروفة لدى الفرنسيين- يمكن ان تكون كذلك بالنسبة لمجموع المساحة الصالحة من الاراضي في المغرب، والمقدرة بـ 180.000 كم²، فتوصل الى ثلاث ملايين وستمائة ألف نسمة، أضاف إليها مليون نسمة لـ 320.000 كم² من المرتفعات والاراضي القاحلة، فوصل الى عدد اجمالي يقدر بحوالي أربع ملايين وستمائة ألف نسمة (69).

أمام ر. ر. دي كيكس M. ROBERT de Caix فرأى أن عدد سكان المغرب بالنسبة لمنطقة الحماية الفرنسية وحدها، لا يتجاوز ثلاث ملايين نسمة (70)، بينما جاء في بحث أنجز لصالح الاستخبارات الفرنسية في المنطقة بنفسها، ان العدد يقدر بحوالي خمس ملايين وأربعمائة ألف نسمة (71).

الا ان أوغست برنار A. BERNARD خلص من هذه الأرقام الى أنه من المحتمل ان يوجد مليونان في السهول الاطلمتية، وخمسمائة ألف في الهضاب الساحلية، ومليونان في جبال الاطلس وملحقاته، وخمسمائة ألف في الصحراء، أي ما مجموعه خمس ملايين نسمة، منهم أربعة ملايين وخمسمائة ألف في المنطقة الفرنسية. غير أنه رجح ان تكون هذه الأرقام بعيدة عن الحقيقة (72).

وهكذا يتضح ان هذه الأرقام، التي وصلنا بها الى عتبة القرن العشرين، تدور في معظمها حول ما يقرب من خمس ملايين نسمة. ويكاد معظم الباحثين، الذين تناولوا بعضا من

جوانب التاريخ الديمغرافي للمغرب الحديث، يتفقون على ان المغرب عرف طيلة هذا العصر نوعا من الركود الديمغرافي، بل إن ج. برينيون J. BRIGNON و ب. روزنبرجي ذهبوا الى حد القول ان عدد السكان تراجع ما بين بداية القرن 16م والقرن 19م من خمسة ملايين الى ثلاثة ملايين فقط (73).

وأكد روزنبرجي والتريكي H. TRIKI أن أحوال المغرب، رغم أنها كانت أقل درامية ومأساوية في القرن 18م، مقارنة مع القرنين السابقين، إلا ان الاوربيين عندما اكتشفوا البلاد ثانية بعد وباء 1818 م، بدت لهم انها لم تكن اكثر سكانا عما كانت عليه في اوائل القرن 16م (74).

أما إدريس بنعلي، فقد ابدى اقتناعه بان تقديرات لاراس ولوروا - بوليوه، التي تدور حول اربع ملايين نسمة في القرن 19م، هي الاقرب الى الواقع (75)، في حين يبدو نوان ميالا الى رقم خمسة ملايين، المقدر بشأن عدد سكان المغرب من المسلمين في سنة 1900م، اي الرقم الذي انطلق منه للوصول الى تقدير عدد السكان في منتصف القرن 16م بما يتراوح بين ثلاثة ملايين وخمسمائة الى أربع ملايين نسمة، كما سبق الذكر (76).

وعلى العموم، فانه من خلال مشاهدات وتقديرات المعاصرين، وبالنظر الى الاوضاع العامة للمغرب في القرن 19م. والى اجتهادات الدارسين، يمكن القول ان عدد سكان المغرب في نهاية هذا القرن، كان يتراوح ما بين اربع ملايين وخمسمائة ألف وخمس ملايين نسمة، ولا نظن انه كان أكثر من ذلك بكثير.

وانطلاقا من هذا الاحتمال الذي نرى انه اقرب الى الواقع، وبتطبيق نفس قاعدة نوان، مع الاخذ بعين الاعتبار جل الارقام التي قدرها بعض الدارسين وغيرهم حول عدد سكان المغرب في بداية القرن 16م، والتي تتراوح ما بين خمس ملايين وما يقرب من سبع ملايين نسمة، او ما بين ثلاث ملايين ونصف واربع ملايين نسمة بالنسبة لمنتصف نفس القرن كما قال بذلك نوان، نجد ان نسبة نمو السكان طيلة ما يقرب من اربعمائة سنة تصل في ادنى حد لها الى نسبة 1,06 - ٪ (في الالف) بينما لا يتعدى أقصى حد لها نسبة 0,08 ٪ (في الالف) (77)، هذا، في حين، انه في القرن العشرين، وحسب الاحصاءات الرسمية، نجد أن عدد السكان، وفي اقل من ثلثي القرن قد

ارتفع من حوالي خمسة ملايين سنة 1900م الى حوالي 11.626.000 نسمة عام 1960م، ثم إلى 15.379.000 نسمة عام 1971م، وإلى 20.419.000 نسمة في عام 1982، فالى 25.208.000 نسمة في عام 1990م⁽⁷⁸⁾، أي بنسب نمو اعلى، تصل على التوالي الى: 14,15.../.. أو 15,93.../..، 25,75.../..، 27,07.../..، 26.../..، 17.../..، 27.../..، وتبلغ في المعدل في الفترة ما بين 1900 و1990م، ما بين 14,70.../.. و30,16.../.. ان ما يستخلص من هذه النسب هو التباين الواضح في النمو الديمغرافي بين فترتي المغرب الحديث ومغرب ما بعد القرن 19م، ويرجع ذلك الى التباين النسبي في مستوى العيش، وظروف الوقاية الصحية والعلاج، وفي نسبة الوفيات التي لم تكن تنفع معها عمليات اللجوء الى تعدد الزوجات ولا الميل الطبيعي نحو كثرة الانجاب والولادات من الحرات أو الاماء .. الا في حدود معينة.

ومن الأمثلة على شيوع هذا النوع من الظواهر - وهي كثيرة في كتب التراجم وفي غيرها - أن أحمد بن عبد القادر القادري (ت. 1113هـ) «تزوج من النساء نحو ثمانية، ولم يطلق واحدة منهن الا اذا ماتت احدهن تزوج أخرى مكانها، وتزايد عنده من الذكور ثمانية عشر ... ومن الاناث ... نحو العشر ...»⁽⁷⁹⁾، وكان لمولاي التهامي ابن سيدي محمد - دفين وزان - (عاش في القرن 12هـ) «من الاولاد الذكور ستة وعشرون وابنة⁽⁸⁰⁾». وذكر بوطوكي أن أحد تجار فاس، خلف من الاولاد ثلاثين، انتشر منهم ثمانية عشر في آفاق مختلفة من أجل التجارة، وكانوا يتراسلون مع أبيهم⁽⁸¹⁾.

وكان الميل نحو كثرة الانجاب يؤدي احيانا الى تكاثر أعداد الاسرة الواحدة، أو ما كان يعرف بـ«الخيمة أو الكانون أو السرج». فكانت الاسرة تتمدد وفروعها تتعدد. فقد كانت عائلة ابن جلون بفاس تمثل في عهد محمد الشيخ السعدي خمسين خيمة، ورغم أن عشرة منها انقرضت في أواخر القرن الحادي عشر الهجري، إلا أن هذه العائلة تكاثرت بعد ذلك، حتى فاقت ثلاثمائة خيمة في القرن الثاني عشر⁽⁸²⁾.

إن هذه الظواهر - وغيرها - تدل على ترسيخ ذهنية وتقاليد اجتماعية، محورها الحاجة الى التناسل وضرورة التكاثر، كما توضح الرغبة في الوصول الى هدف بناء «العائلة الكبيرة» و«العصبية» القوية اجتماعيا باعداد افرادها، ليس فقط لضمان اكبر عدد ممكن من السواعد البشرية القادرة على مواجهة المستوى التقني الضعيف لوسائل الانتاج، وتنويع مصادره للتغلب على مشكل

تنمية الموارد والمداخل لتلبية الحاجيات، والرفع من المستوى المعيشي لافراد الاسرة او العائلة ...، ولكن كذلك من أجل تقوية العصية - سواء كانت أسرة أو عائلة، أو فرعا من العائلة، أو حيا، أو قبيلة ... - بالرجال، بما يكفل لها تعزيز مكانتها في وسطها الاجتماعي، ويدعم عضدها اذا دعت الضرورة الى استخدام القوة ضد الآخر.

وسواء تعلق الامر بالمكانة السوسيو - اقتصادية او غيرها، فان ما يؤكد كل ذلك، ما عرف عن الاسرة المغربية من تفضيل للانجاب الذكور، نظرا لامكانية استغلال قواتهم العددية والعضلية اما كقوة عاملة او «أداة» عسكرية.

غير أن الميل نحو كثرة الانجاب، لم تكن تليه هذه الدواعي فقط، بل كانت تفرضه عوامل أعمق وأخطر، تتمثل في اقتناع الانسان بضرورة انتاج نفسه والاكثر من جنسه باستمرار، للتغلب على نكبات الدهر وعوامل الموت والفناء التي كانت تتشكل غالبا من تلازم ثالث الحروب والمجاعات والأوبئة، وما كان يترتب عنه عادة من هجرات الى البلاد المجاورة وحتى البعيدة، مما كان يزيد في تعميق استنزاف الطاقة البشرية، وينعكس سلبا على الوضع الديمغرافي، ومن ثم على القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للبلاد وعلى أحوالها العسكرية والسياسية والامنية ...، حتى أصابها من الضعف والانهيار ما جعلها غير قادرة على إعادة بناء نفسها، وعمق بالتالي الهوة بينها وبين قوى استعمارية متربصة محكمة التنظيم وأوفر عدة وأكثر عددا.

ان كل هذا يعني ان تاريخ المغرب الحديث - على الخصوص - لا بد وان ينظر اليه أيضا، بل وأن يفسر وبالاساس انطلاقا من التركيز على فواجهه وأزماته الديمغرافية، ومن دراسة عوامل وأسباب هذه الازمات ومظاهرها للوقوف على آثارها رانعكاساتها وسلبياتها، ولعل اخطرها: كثرة الحروب والاستبداد السياسي، وتوالي أعوام من المجاعات والابوئة وكوارث طبيعية أخرى مختلفة، ثم الهجرة الخارجية، وهذه كلها مظاهر للأزمة الديمغرافية في تاريخ المغرب الحديث، سنعمل على نشرها (X) في العدد القادم -إن شاء الله -

يتبع

هوامش

*- قدم هذا العرض في يوم دراسي حول: «الوضعية الديمغرافية في حوض البحر المتوسط: «مقاربات تاريخية ومنهجية» (الحلقة الأولى) 16، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بوجدة. 13/ 11/ 1996، تنظيم، مجموعة البحث في الديمغرافيا التاريخية.

1- لقد سبق علماؤنا الى لفت الانتباه الى هذه المسألة منذ أمد ليس بالقريب، ومن بينهم الحسن اليوسي (ت. 1102هـ/1691م)، الذي سجل أن «الاعتناء بالاخبار والوقائع والمساند ضعيف جدا في المغاربة فغلب عليهم في باب العلم الاعتناء بالدراية دون الرواية، وفيما سوى ذلك لاهمة لهم...»، المحاضرات، تحقيق: محمد حجي، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1976، صص. 72-73.

2- لا يزال هذا الديوان مخطوطا في عدة نسخ، منها نسخة بالخزانة الملكية بالرباط، رقم 10654

3- "Le kennach; une expedition du Sultan saadien Ahmed EL MANSUR dans

Le Sous (988/1580)! Archives marocaines. Paris, XXIV, pp. 163-230. aussi: "Notes sur l'Histoire du Sous au XVIe siecle! Ar. mar., 1933, p.89 et suiv.

4- P. NOIN, La population rurale du Maroc. P.U.F., Paris, 1970, t. 1, p. 22.

5- ذكر الاستاذ محمد المنوني ان هناك دفاتر لحيش عبيد البخاري، مصنفة في عدة مجلدات لتستوعب تقييد الارقاء المنتشرين بسائر قبائل المغرب، رتبت على ابواب تسمى «تراجم»، فيسجل بكل ترجمة ما يوجد من الارقاء بالمدشر الواحد من مداشر القبيلة المعنية، مع توثيق ذلك برسوم البنات الشاهدة، ويعرف - الآن من هذه الدفاتر ثلاثة، واحد يشتمل على أربع تراجم في مجلد من حجم طويل عريض، توجد نسخة منه بالخزانة العامة بالرباط، رقم ك 394. انظر: المصادر العربية لتاريخ المغرب، من الفتح الاسلامي الى العصر الحديث. منشورات كلية الآداب بالرباط، ج1، 1983، ص. 212، رقم المصدر 568.

6- P. NOIN, op cit., t.1 , p.22

7- -B. ROSENBERGER; "Cultures complementaires et nourritures de substitution au Maroc, XVe-XVIIIe siecles. A. E. S. C. , n 3-4, 1980, p. 496.

8- توجد بالخزانة الملكية بالرباط دفاتر خاصة باحصاء الاشراف العلويين بتافيلالت، منها دفتر في 69 ورقة تحت رقم 107، ودفتر آخر يعود الى سنة 1204 هـ / 89 - 1790 هـ

9- انظر: Mohammed TALBI; "Effondrement demographique du Maghreb du XIe au XVe siecle. Les cahiers du Tunisie, 1-2e trim., T. XXV, 1977.

10- Description de la cote de l'Afrique de ceuta au Sénégal, par Valentim

FERNANDES: 1506-1507. trad. P. de GENIVAL et Th. MONOD, Larose, Paris, 1930,

- 11- انظر الترجمة العربية - عن النسخة الفرنسية - لمحمد حجي ومحمد الأخضر، منشورات الجمعية المغربية للناليف والترجمة النشر، الرباط، جزآن، 1980، 1982.
- 12- نفسه، ج1، ص 5. (الترجمان).
- 13- نفس المكان، (الترجمان).
- 14- نفسه، ج1، ص 92، انظر ما ذكره عن قبائل جبال الريف: ج1، ص 252-264.
- 15- نفسه، انظر ما ذكره عن قبائل جبال بني وليد وبني زروال وبني ورياگل وبني بدر، ج، ص 260، 262، 263، 265 ...
- 16- Les Portugais au Maroc de 1495 a 1521. trad. R. RICARD. Rabat, 1937.
- 17- ibid., (le traducteur), PP. III - VII.
- 18- F. Luis de SOUSA; Les Portugais et l'Afrique du Nord de 1521 a 1575. Extrait des annales de Jean III. trad. R. RICARD, Lisbonne, 1940.
- 19- Anais de Arzila. Lisbonne, 1915
- 20- Texte portugais du XIe siecle. trad. P. de CENIVAL, Paul Geuthner, 1934.
- 21- MARMOL C.; Description de "l'Afrique de MARMOL", trad. N . B . d'ablancourt, 2 tomes , Paris, 1867.
- نقله الى العربية محمد حجي وآخرون، مكتبة المعارف، الرباط، جزآن، 1984 و 88 - 1989.
- 22- Relation de l'origine et succes des Cherifs. trad. Duc d'Angouleme, Paris, 1636.
- 23- L'Anonyme Portugais; Une description du Maroc sous le regne de Moulay Ahmed Mansour (1596), d'près un manuscrit de la bibliotheque nationale. trad. h. e CASTRIES , ERNEST-LEROUX, PARIS. 1909.
- يرجح أن يكون هذا المخطوط لأحد البرتغاليين الذين أسره المغاربة في معركة وادي المخازن، وظل كذلك الى غاية سنة 1596م.
- 24- انظر سيرة المؤلف في مقدمة الكتاب التي أعدها المترجم، ص 5 - 19.
- 25- قدر محمد مزين عدد سكان فاس في القرن 16 م بما يزيد عن مائة ألف نسمة، وعدد سكان بلديتها بحولي 625-977 نسمة. انظر: فاس وباديتها، مساهمة في تاريخ المغرب السعدي (1549 - 1637م). منشورات كلية الآداب بالرباط، ج2، 1: 167 و 152 - 153.

وقدر أحمد بوشرب عدد سكان دكالة في القرن نفسه بحوالي ستمائة ألف نسمة. انظر: دكالة والاستعمار البرتغالي إلى سنة إخلاء آسفي وأزمور (قبل 28 غشت 1481 - أكتوبر 1541 م). دار الثقافة، الدار البيضاء، 1984، ص. 84.

E. CARETTE; Recherche sur l'origine des principales tribus de l'Afrique septentrionale et particulièrement de l'Algerie, Paris, 1853, p. 66.

ونضرب لهذه الطريقة بامثال التالي:
10.000 شخص قادر على حمل السلاح في القبيلة، يضاف اليهم ربعهم، أي 2.500 من النساء والاطفال والمسنين من العاجزين على حمل السلاح، يصبح العدد: 12.500 ثم يضاعف ثلاث مرات، فيكون العدد الاجمالي هو: 67.500 نسمة.

Le Maroc dans les premieres annes du XVIe siecle. Tableau geographique d'près -27
Léon l'AFRICAIN, Alger, 1906, p. 147.

ibid. , p. 134. -28

NOIN; op. cit., t.1, p. 24. -29

Histoire economica e social da expansao portuguesa. 1947, t.1, p. 145 et sq., cf; F. -30
BRAUDEL, La mediterranee et le monde mediterraneen a l'epoque de Philippe II. A. Col
in, Paris, 1971, t.1, p. 364

GODINHO; L'economie de l'empire portugais au XVIe et au XVIIe siecles. Paris, -31
p. 18. 1969,

BRAUDEL, op. cit., t.1, p. 362. -32

ibidem. -33

Groupe d'Auteurs; Histoire du Maroc. Hatier, 1967, P. cite par NOIN, op. cit., -34
t2, p. 263.

ibidem. -35

* (×) قدر غودينو سكان البرتغال في عام 1500م بحوالي 1م نسمة، ثم بـ 4، 1م نسمة بين 1525 و1530م، وقدر عدد سكان اسبانيا بـ 7م نسمة، وبرتانيا بـ 4م نسمة، وإيطاليا بـ 12م نسمة، وفرنسا بـ 14م نسمة، والامبراطورية العثمانية بـ 16م نسمة. انظر. op. cit., p. 8.

وقدر دي كارافالو، من جهته، عدد سكان البرتغال عام 1521 بحوالي 2م نسمة. انظر:

Vasco de CARVALHO; La domination portugaise de 1415 à 1769.

Lisbonne, 1936, p. 47

أما بروديل فقدر عدد سكان البرتغال في نهاية القرن 16م (بـ 16م) بـ 1م نسمة، ومصر بـ 2 إلى 3م نسمة، واسبانيا بـ 8م نسمة، وتركيا الاسيوية بـ 8م نسمة، وتركيا الاروبية بـ 8م نسمة، وإيطاليا بـ 13م نسمة، وفرنسا بـ 16م نسمة. op. cit., t1, pp. 361 - 361.

- 36- انظر : NOIN; op. cit., t1, p. 24 et t2, pp. 238 - 240
- 37- *ibid.* t.2, pp. 236 - 237
- 38- *ibid.*, t.2, pp. 239 , 240
- 39- Driss Ben ALI; *Le Maroc precapitaliste, formation economique et sociale.* S . M . E . R, Casablanca, s.d., p. 42.
- 40- انظر الاحالة رقم 25.
- 41- انظر: محمد استيتو، الكوارث الطبيعية في تاريخ مغرب القرن 16م. رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، كلية الآداب، فاس، 1988، ص. 188 وما بعدها. (مرقونة).
- 42- انظر ما ورد عند الوزان بشأن: تيط، والمدينة، مدينة مائة بير، والسبيت، وترگا، وجبل بني ماجر ...، مصدر سابق، ج 1، صص. 120- 126.
- 43- S . I . H . M ., 2e serie, France, t. II, doc. I, p. 178
- كان موبط أسيرا في المغرب من عام 1670 إلى عام 1681 م.
- 44- *Histoire des revoltes de l'empire du Maroc depuis la mort du dernier Empereur*
- Moulay Ismael. Amsterdam. p. Mortier, 1731.
- 45- *ibid.*, p. 157.
- 46- *ibidem.*
- 47- *Letters from Barbary, France, Spain, Portugal ...* . London, 1790, pp. 89 - 90.
- cite par :
- محمد الأمين البزاز: تاريخ الاويثة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1992، ص. 27.
- 48- نفس المكان
- 49- *Voyage en Turquie et en Egypte, en Hollande et au Maroc.* Paris. 1980, p. 175.
- 50- cite par NOIN, op. cit., t.1, p. 25.
- 51- *ibidem.*, cf. aussi August BERNARD; *Le Maroc.* 6e ed. Felix Alcan, Paris, 1922, p. 134.
- 52- W. LEMPRIERE; *Voyage dans l'empire du Maroc.* Paris, 1801, p. 52.
- 53- cf. A. BERNARD; op. cit., pp. 133 - 34
- 54- NOIN; op. cit., t.1, p. 25.
- 55- " *Relations des voyages au Maroc des redempteurs de la Merci en 1704, 1708 et en 1712* ". Paris, 1727. S . I . H . M ., France, t.6, p.641.

- M. MORSY; La relation de Thomas PELLOW; une lecture du Maroc au XVIII^e siecle. Paris, 1983, p. 92. -56
- W. LEMPRIERE; op. cit., p. 85. -57
- POTOCKI; op. cit.. p. 225. -58
- Relation des voyages...; op. cit., p. 644. -59
- ibidem. -60
- 61- البزاز مرجع سابق ، ص. 29.
- Le Maroc moderne; Challamel, Aine, libr. coloniale, Paris, p. 6. -62
- cite par NOIN; op. cit., t.1, p. 26. -63
- ibed., t.1 , p. 25. -64
- ibidem . -65
- A. BERNARD ; op. cit. , pp. 134 - 135. -66
- 67- انظر الاحالة رقم 62.
- A. BERNARD ; op. cit., 134 - 135. -68
- ibid., p. 135. -69
- ibidem. -70
- ibidem. -71
- ibid. , p. 140. -72
- cite par D. ben ALI , op. cit., p. 42. -73
- B. ROSENBERGER et H. TRIKI; "Famines et epidemies au Maroc aux XVI^e et XVII^e siecles. "Hesp.-Tam., vol. XV, fasc. unique, 1974, p. 6. -74
- Ben ALI ; op. cit. , p. 43. -75
- 76- انظر الاحالة رقم 29.
- 77- تقوم القاعدة كالتالي:
- عدد سكان عام 1900 = p1
- عدد سكان عام 1500

po {

1550

عدد السنوات بين p1 و n = po

ثابت = 1

$$400 \sqrt{\frac{4.5^2 + 5}{5}} - 1 = (-0.26 \text{ أو } 0.00)$$

| عدد السكان عام | نسبة النمو (في الألف) سنويا |
|---------------------|-----------------------------|
| 1500 < ————— 5 م | 0,26 - /... |
| 1900 < ————— 4,5 م | 0,00 - /... { |
| 5 م | |
| 1500 < ————— 6 م | 0,71 - /... |
| 1900 < ————— ن. ع. | 0,45 - /... { |
| 1500 < ————— 6,9 م. | 1,06 - /... |
| 1900 < ————— ن. ع. | 0,80 - /... { |
| 1500 < ————— 3,4 | 0,8 - /... |
| 1900 < ————— ن. ع. | 0,96 - /... { |
| 1500 < ————— 4 م | 0,33 - /... |
| 1900 < ————— ن. ع. | 0,56 - /... { |

78- **Ministre du plan. Direction de la statistique. Chapitre III, "Evolution des phenomenes demographiques au Maroc.", aout, 1990.**

79- محمد بن الطيب القادري، نشر المثنائي لاهل القرن الحادي عشر والثاني. تحقيق: محمد حجي واحمد التوفيق، مكتبة الطالب، الرباط، ج. 3، 1986 صص 248 - 249.

80- نفسه، ج. 4، ص. 253.

POTOCKI, op. cit, p. 171. -81

×- اضطررنا إلى إرجاء هذا العنصر لأسباب تقنية، وسينشر في العدد القادم من مجلة كنانيش.